مقدمة المترجم

من أين ومتى جاءت قسمة العالم إلى أمم متقدمة وأخرى نامية، أو دول عالم أول ودول عالم ثان وثالث، أو إلى شمال أو غرب صناعي متقدم وغني وجنوب أو شرق زراعي نامٍ وفقير؟[1] ومن أين ومتى نشأ تقسيم العمل الدولي الذي جعل دولاً تتخصص في تصدير الصناعات ورأس المال، وجعل غيرها يتخصص في تصدير المواد الأولية؟ وإجمالاً، لماذا تعيش بعض الدول والشعوب اليوم في حالة من الغنى والوفرة، ويعيش غيرها في حالة من الفقر والعوز؟ وهل كانت الدول الغنية اليوم وفي الماضي القريب تتمتع بهذه الوفرة في الماضي البعيد، وهل كانت الدول الفقيرة اليوم

على طول صفحات الكتاب، يشير الرقم المذكور بين قوسين معقوفين مرتفعين [ ] إلى مراجع الكتاب التي جمعها المترجم في هوامش الكتاب بغرض تنقية النص من الكلمات الأجنبية قدر المستطاع، فيما يشير الرقم المذكور بين قوسين هلاليين مرتفعين ( ) إلى الهوامش التوضيحية التي ذيّل المؤلف والمترجم بها صفحات الكتاب، وقد ميّز المترجم حواشيه عن حواشي المؤلف بأن ختم حواشيه جميعاً بكلمة [المترجم].

(١) قبل قسمة العالم حديثاً إلى شمال وجنوب، كانت القسمة على مر التاريخ بين غرب وشرق. تجسد الغرب بداية في حضارتي شمال البحر الأبيض المتوسط –اليونان ثم روما– وتوسع لاحقاً إلى أوروبا الغربية بعد الصعود العربي في القرن السابع الميلادي، ثم إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بعد اكتشاف العالم الجديد. وفي المقابل تجسد الشرق في الأعداء المتعاقبين للغرب السابق، بداية من فارس ومروراً بالخلافة العربية الإسلامية ثم الدولة العثمانية، ويشير توسعاً إلى العالم أجمع باستثناء أوروبا الغربية، مع استثناء أفريقيا جنوب الصحراء التي كانت دوماً "خارج التاريخ". وحالياً توسع مفهوم الشمال الذي حل محل مفهوم الغرب القديم ليشير إلى كل الدول الصناعية الغنية في العالم أينما كان موقعها، ويشير الجنوب الذي حل محل مفهوم الشرق القديم إلى الدول غير الصناعية والفقيرة في العالم أياً كان موقعها [المترجم].

وفي الماضي القريب تعاني الفقر والعوز في الماضي البعيد؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فمتى حدث الافتراق في حظوظ الأمم، وما الأسباب التي دفعت تلك التحولات؟ وكيف كانت حالة الاقتصاد في مناطق العالم المختلفة على مدى الألفية الثانية التي أفرزت التحولات الاقتصادية والسياسية التي دفعت التفاوت في الحظوظ الاقتصادية للأمم والمناطق؟ وما العلاقة بين القوة والوفرة؟ وما دور الحروب في مسيرة الاقتصادي العالمي؟ وأين موقع المنطقة العربية والعالم الإسلامي في الاقتصاد العالمي على مدى الألفية الثانية التي شهدت العصر الذهبي للإسلام في أولها وتراجع الدول الإسلامية بداية من منتصفها؟ ولماذا حدثت الثورة الصناعية وتوابعها الاقتصادية والسياسية في الغرب وليس الشرق؟ ولماذا ظهرت الإمبرالية في الغرب وليس الشرق؟ وما الدروس التي يمكن أن نخرج بها من دراسة التجارة والاقتصاد العالميين على مدى الألفية الثانية؟

يقدم الكتاب الحالي بتناوله للتجارة العالمية عبر مناطق المعمورة كافة على امتداد الألفية الثانية، إجابات شافية عن هذه الأسئلة. ففي الاقتصاد وتاريخه توجد الإجابات عن كل التساؤلات الكبرى لعصرنا من النوع الوارد في الفقرة السابقة.

فمن يتطلع إلى أن يعرف السبب الرئيس وراء قوة الدول ومكانتها، عليه أن يوجه ناظريه مباشرة إلى الاقتصاد، ومن يريد أن يعرف البنية الحالية للنظام الدولي بقسمته إلى شمال صناعي غني وجنوب زراعي فقير، أو شمال وغرب مصدِّر للصناعات والتقنية وجنوب وشرق مصدِّر للمواد الأولية، أو شمال وغرب مهيمن وجنوب وشرق خاضع للهيمنة، أو شمال وغرب قوي عسكرياً وجنوب وشرق ضعيف عسكرياً، أو شمال وغرب إمبريالي استعماري حتى وقت قريب وجنوب وشرق خاضع ومستعمَر حتى وقت قريب، من يبتغي أن يعرف الأسباب وراء تلك القسمة، فعليه أن يفتش في التاريخ الاقتصادي.

تكمن قوة الدول سياسياً وعسكرياً في اقتصادها. ويشهد التاريخ العالمي، بداية من روما ومروراً ببيزنطة ثم الخلافة الإسلامية، ثم البرتغال وإسبانيا، ثم هولندا، ثم بريطانيا وفرنسا، وأخيراً الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ومؤخراً الصين، على أن صعود القوى العظمى وأفولها دالة لاقتصاد الدولة. فالرخاء وقوة الاقتصاد شرط

ضروري، وإن لم يكن كافياً، لقوة الدولة سياسياً وعسكرياً. وأيضاً مع تراجع الاقتصاد، تتراجع قوة الدولة، بل وتكون عرضة للسقوط والفناء، كما تثبت تجربة الاتحاد السوفيتي القريبة.

ولذلك قَرَن عنوان الكتاب بين "القوة" و"الوفرة". فالوفرة شرط لازم لقوة الدولة، والقوة - بمعناها العسكري - شرط ضروري لثراء الدولة، وإن لم يكن بالصورة الفجة التي كانت عليها الحال إبان عصر النهب الاستعماري الصريح. ويدلل الكتاب على أن الوفرة كانت تؤدي حتماً إلى القوة، والقوة كانت تستخدم غالباً لتحقيق الوفرة. فقد كانت الوفرة والقوة على امتداد التاريخ الإنساني وجهين لعملة واحدة.

وإلى جانب اقتران قوة الدولة بثرائها والعكس، يثبت الكتاب أن الحروب كانت القوة الدافعة الأساسية للاقتصاد العالمي. "فلم تحدث أكبر التوسعات في التجارة العالمية بفعل التجريب السلمي للسوق من جانب بعض الدلالين الولراسيين[٢] المتخيلين، وإنما بفعل بندقية ماكسيم، أو حد السيف، أو ضراوة فرسان القبائل البدوية. وحين احتاجت التجارة مزيداً من العمال، كانت خيارات المواطنين القادرين على الإنجاب في ضوء مبادلات الكم/النوع تُنحَّى جانباً في أغلب الأحيان، ذلك لأن استرقاق العمال كان وارداً دائماً. وحين احتاجت التجارة إلى مزيد من الأرباح، كان ذلك يتحقق عن طريق النهب أو الاحتكارات المفروضة بالقوة". فعلى مدار معظم الألفية التي يغطيها الكتاب، كان نمط التجارة بالدرجة الأولى نتيجة لشكل من التوازن العسكري أو السياسي بين قوى متنافسة. وإذا كانت السياسة قد قررت مصير التجارة على النحو السابق، فإن التجارة هي الأخرى أسهمت في تقرير مصير السياسة، بتأثيرها على قدرات الدول والحوافز التي تحركها. وذلك هو الاعتماد المتبادل بين "القوة" و"الوفرة".

---

(٢) نسبة إلى عالم الاقتصاد الفرنسي ليون والراس Leon Walras الذي اشتهر بنظرية المبادلة والقيمة ونظرية التوازن العام، إذ يذهب إلى أن المبادلة تنشأ عن التداخل بين ظاهرتي الندرة والمنفعة اللتين تحددان قيمة المادة، وأن المحيط الاقتصادي عبارة عن سوق كبير يتوسطه أو ييسره المنظمون أو الدلالون الذين يشترون خدمات الإنتاج (الفلاحون والرأسماليون والعمال)، ومن خلال هذا التعامل التلقائي يحدث التوازن العام، وكذلك من خلال آليات السوق ممثلة في العرض والطلب [المترجم].

فقد كانت الحرب قوة دافعة من داخل النظام الاقتصادي العالمي. فالفترات المتعاقبة في تطور الاقتصاد العالمي يميّزها ويفصل بينها في الغالب اندلاع حروب كبرى أو توسعات إمبريالية، أدى كل منها إلى إضافة لبنات متتالية في صرح التجارة العالمية، فضلاً عن زيادة ثروة الدول المنتصرة، ثم قوتها بالضرورة. يدفع المؤلفان بأنه يمكن النظر إلى كل فترة من فترات تطور الاقتصاد العالمي على أن "التجارة فيها جرت ضمن إطار جيوسياسي حددته الحرب أو النزاع الرئيس السابق، وتعدل هذا الإطار بدوره باندلاع الحرب التالية، وبما مهد الطريق للحقبة التجارية التالية، وهكذا". فقد كانت التوترات الاقتصادية والجيوسياسية المتراكمة التي انطلقت في أثناء كل فترة من السلام والازدهار والتجارة، تبلغ ذروتها في دورات متعاقبة من النزاع، ما يكشف أن الحروب لم تكن صدمات من خارج النظام العالمي، وإنما جزء أصيل من طبيعة هذا النظام، كما تطور على مدار الألفية الماضية. ويتمثل الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة في الحرب العالمية الأولى لأسباب يعرضها المؤلفان في موضعها.

يقسم الكتاب العالم أو المعمور الأوراسي- الأفريقي[٣] في مطلع الألفية الثانية وفقاً للجغرافيا والثقافة والتاريخ السياسي إلى سبع "مناطق عالمية": (١) أوروبا الغربية، (٢) أوروبا الشرقية، (٣) العالم الإسلامي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (٤) آسيا الوسطى، (٥) جنوب آسيا، (٦) جنوب شرق آسيا، (٧) شرق آسيا. ومع أن المؤلفين يقدمان خريطة لكل منطقة، فإن الشكل التالي للمناطق العالمية السبع على خريطة العالم يعطي تصوراً عاماً للمناطق السبع وامتدادها وجوارها الجغرافيين.

(٣) أوراسيا Eurasia كلمة منحوتة من كلمتي أوروبا وآسيا، وتشير بذلك إلى كتلة اليابسة الممتدة للقارتين في نصفي الكرة الأرضية الشمالي والشرقي، إذ تمتد من المحيط الأطلسي في الغرب إلى المحيط الهادي في الشرق، يحدها شمالاً القطب الشمالي، وجنوباً أفريقيا والبحر المتوسط والمحيط الهندي. على أن المصطلح يتضمن أيضاً شمال أفريقيا نظراً لارتباطه الوثيق بأوراسيا على مدار التاريخ [المترجم].

خريطة للعالم توضح أمتداد المناطق العالمية السبع وجوارها الجغرافي.

يعرض الفصل الأول أسباب هذا التقسيم الذي يستخدم الكاثوليكية الرومانية الغربية والأرثوذكسية الشرقية محكاً لفصل أوروبا الغربية عن الشرقية، ويضيف القسطنطينية بعد سقوطها بيد الأتراك العثمانيين إلى العالم الإسلامي، ويبقي على إندونيسيا وعالم الملايو في جنوب شرق آسيا مع جيرانهم البوذيين، بدلاً من نقلهم إلى العالم الإسلامي بعد اعتناقهم الإسلام.

تبدأ قصة التجارة الدولية في الفصل الثاني من الكتاب مع منعطف الألفية الأولى. حينها كان العالم الإسلامي – ما يدعو للفخر والأسى في الوقت عينه – يعيش "عصره الذهبي" تحت حكم العباسيين والفاطميين والأمويين في بغداد والقاهرة وقرطبة على التوالي، بينما كانت أوروبا الغربية المنطقة أقل المناطق اتصالاً بالمناطق الأخرى وأقلها تقدماً في النواحي كافة. وعلى خلاف القسمة الاقتصادية العالمية الحالية، كان العالم الإسلامي يصدر إلى أوروبا الغربية السلع المصنعة وسلع الترف في مقابل العبيد الأوروبيين والمواد الأولية الأوروبية. وكان العالم الإسلامي، بالقيادة العربية عصرذاك، يشكل صرة الاقتصاد العالمي، فكان متصلاً بالمناطق الست الأخرى جميعها، وكانت شروط التجارة في صالحه.

شهد النصف الأول من الألفية الثانية التي يغطيها الفصل الثالث حدثين كانت لهما آثار كبرى على الحظوظ الاقتصادية للمناطق العالمية السبع، هما الهجمة المغولية

وتفشي موجات الطاعون. وقد كان للحدثين تأثيرات مختلفة على المناطق السبع. فما تسميه الأدبيات الغربية السلام المغولي[٤]، رفع أقواماً ونزَّل أقواماً، وكانت محصلته النهائية إخراج أوروبا الغربية من عزلتها وتخلفها، وتكريس حالة التدهور التي كان العالم الإسلامي قد دخل فيها من قبل. والطاعون أيضاً أطلق توسعاً في السكان والناتج الاقتصادي والأسعار في أوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا، بينما لم يتعاف العالم الإسلامي منه مطلقاً إلى وضعيته الاقتصادية السابقة.

وفي نهاية هذه الفترة تلقى العالم الإسلامي الضربة القاسمة الأخيرة باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وانطلاق رحلات الاستكشاف الأيبيرية التي دارت حول أفريقيا للوصول إلى الهند في حالة البرتغاليين، وطافت العالم بحرياً بعد اكتشاف الأمريكتين للوصول إلى شرق آسيا عبر المحيط الهادي في حالة الإسبان. يغطي الفصل الرابع الفترة ١٥٠٠-١٦٥٠ التي شهدت النتائج بالغة الأهمية لهذين الحدثين على العالم الجديد والقديم. فبالنسبة للعالم الجديد، فقد ابتعلته القوتان الأيبيريتان – البرتغال وإسبانيا – وأبادتا الشعوب الأمريكية الأصلية وكونتا إمبراطوريتين واسعتين، أخذت الفضة تتدفق منهما إلى أوروبا، ومنها إلى بقية العالم عبر تجارة المسافات الطويلة البحرية والبرية مع جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وبقية مناطق العالم. وكان من النتائج الكارثية لهذه التحولات على العالم الإسلامي فقدانه السيطرة على التجارة العالمية ودخوله في حالة من التدهور والضعف بسبب الأزمة الاقتصادية، انتهت بسيطرة الأتراك العثمانيين على المنطقة العربية في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. وهذه الحالة مثال واضح لاقتران القوة بالوفرة.

فبعد أن كان العالم الإسلامي في بداية الألفية يمثل "المركز" وأوروبا تمثل "المحيط" الاقتصادي، وبعد أن كانت أوروبا تتخصص في السلع غير المصنعة، باستثناء واحد أو

---

(٤) تشير عبارة "السلام المغولي" Pax Mongolica إلى تأثيرات الفتوحات المغولية الداعمة للاستقرار والسلام على الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لسكان أوراسيا التي غزاها المغول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، والعبارة وأمثالها سُكّت على منوال عبارة "السلام الروماني" التي تشير إلى التأثيرات نفسها للغزو الروماني لحوض البحر الأبيض المتوسط وغرب أوروبا في القرنين الأول والثاني الميلاديين [المترجم].

اثنين موثقين جيداً، مثل السيوف الفرنجية، في مقابل مواد مصنعة وسلع فاخرة عالية القيمة من العالم الإسلامي، انقلب المد وأخذت الصناعات والمواد الأولية تتدفق في الاتجاه العكسي. ومع التراجع الصناعي في المناطق المملوكية في منتصف الألفية، أدى هذا الانقلاب التدريجي للأنماط التجارية التي سادت سابقاً بين الشريكين إلى وضع أوروبا في صورتها التقليدية باعتبارها "المركز" الاقتصادي، فيما وجد العالم الإسلامي نفسه يلعب دور "المحيط" أكثر فأكثر.

يغطي الفصل الخامس عصر المركنتيلية الممتد من العام ١٦٥٠ إلى العام ١٧٨٠. وفيه حققت أوروبا الغربية الوفرة بفضل القوة، أي بفضل التمكن من تقنية الملاحة والمدافع والأسلحة النارية الحديثة. وأنتجت الوفرة بدورها المزيد والمزيد من القوة، أدت في النهاية إلى سيطرة أوروبا الغربية على معظم العالم في الحقبة الإمبريالية. شهد عصر المركنتيلية الصراع الطويل على الهيمنة على الاقتصاد العالمي المنبثق بين الجمهورية الهولندية وبريطانيا العظمى وفرنسا، وكذلك التوسعات البرية لإمبراطورية رومانوف القيصرية وإمبراطورية مانشو تشينغ الصينية من الطرفين المتقابلين لآسيا الوسطى.

يقطع الفصل السادس السرد التاريخي ليقف أمام القفزة التي حدثت في النمو الاقتصادي الحديث في شمال غرب أوروبا، وتحديداً في بريطانيا العظمى، مع منعطف القرن التاسع عشر، وهي الثورة الصناعية. يؤكد المؤلفان أن الثورة الصناعية، مع أنها أطلقت قوى اقتصادية حددت المسار المستقبلي للتجارة الدولية إلى يومنا هذا، كانت هي نفسها – من ناحية أخرى – نتاجاً للاتجاهات السياسية والاقتصادية التي سبقتها. فالثورة الصناعية – في رأي المؤلفين – لم تنطلق فجأة من فراغ أو نتيجة لرؤى إبداعية لمجموعة من المخترعين في شمال إنجلترا أو نتيجة لعبقرية الشعب الإنجليزي إبان أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بل كانت وحسب نقطة الذروة في عملية تاريخية طويلة تضمنت تفاعل مناطق العالم كلها من خلال التجارة ونقل التقنية، فضلاً عن استخدام القوة المسلحة. وقد دفعت الثورة الصناعية بدورها تحولين كبيرين في الاقتصاد العالمي يغطيهما الفصل السابع، وهما "التباعد الأكبر" في مستويات

النمو والدخل بين المناطق العالمية مع الانتشار التدريجي للتقنيات الجديدة عبر الكرة الأرضية، "والتخصص الأكبر" بين المركز الصناعي والمحيط المنتِج للمواد الأولية، والضغوط الناتجة من أجل حماية الزراعة في المركز والصناعة في المحيط، وهما التحولان اللذان ظلا يسمان الاقتصاد العالمي حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين التي بدا فيها الانحلال التدريجي لهذين الاتجاهين مع انتشار الثورة الصناعية لتغطي نسبة متزايدة من سكان الكوكب.

وبعد الوقوف أمام الثورة الصناعية باعتبارها نتيجة للتطور الاقتصادي العالمي السابق وقوة دافعة أساسية لتطوره اللاحق، يستأنف الفصل السابع سردية التجارة العالمية على مدى "القرن التاسع عشر" الذي عُرِف سياسياً بالسلام البريطاني والإمبريالية الأوروبية، وتميّز اقتصادياً بنتائج تقنية البخار الجديدة ممثلة في السكك الحديدية والباخرة. ويدفع المؤلفان بأن هذه الفترة من عمر التجارة كانت أكثر الفترات عولمة وانفتاحاً في تاريخها، أكثر حتى من أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. تجلت هذه العولمة وذلك الانفتاح في الانكماش المتنامي في فجوات الأسعار عبر القارات للسلع كبيرة الحجم بين الدول المصدرة والمستوردة على نطاق واسع حول العالم، وذلك بفضل التراجع الشديد في تكاليف النقل. وشهدت هذه الفترة أيضاً- كما ورد قبل قليل – انبثاق "التخصص الأكبر" الذي جعل أوروبا الغربية، ثم الولايات المتحدة واليابان لاحقاً، تتخصص في تصدير السلع المصنعة إلى آسيا وأفريقيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية، وتستورد منها – في المقابل – المواد الأولية، وجعل أوروبا أيضاً تصدّر رأس المال إلى هذه المناطق جميعاً، وتصدّر البشر إلى الأمريكتين وأستراليا. ومع أن هذا القرن "الأوروبي" بامتياز نتاج للقرون والتطورات الاقتصادية والسياسية السابقة، فإليه تحديداً ترجع فجوة الدخل وتقسيم العمل الدولي المشار إليهما آنفاً. على أن الانفتاح التجاري الذي شهده هذا القرن كان مفروضاً على العالم غير الغربي من جانب الغرب الاستعماري الذي فتح الدول الأخرى سوقاً لمنتجاته وموّرداً للمواد الأولية، وأغلق أسواقه في حالات كثيرة – ربما باستثناء إنجلترا فقط – أمام المستعمرات، إلا كموّرد للمواد الأولية، وذلك أحد أسباب القسمة الحالية في الاقتصاد الدولي.

ووصل "العصر الذهبي للعولمة" نهايته المأساوية وغير المتوقعة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي أحدثت "ردة" عن العولمة. فأخذت القوى الصناعية الصاعدة – مثل ألمانيا والولايات المتحدة – والدول المستوّردة للغذاء بأوروبا وجمهوريات أمريكا اللاتينية وممتلكات الإمبراطورية البريطانية، ترفع التعريفات الجمركية، وبدا العالم الجديد يُظهِر ممانعة للانفتاح أمام الهجرة الجماعية. وكما هي الحال دائماً، أوجبت الحرب استخدام التعريفات والحواجز الجمركية وغير الجمركية بغرض خدمة المجهود الحربي. وكما هي الحال دائماً أيضاً، أنتج ذلك رابحين وخاسرين على المستوى الدولي والوطني، وأينما كان الرابحون أقوياء سياسياً، كان النجاح حليفهم في الإبقاء على تدابير وإجراءات زمن الحرب في زمن السلم. حدث ذلك في أوروبا الغربية والشرقية والعالم الجديد، بينما ظل العالم القديم المستعمَر في أفريقيا وآسيا يخضع لسياسات الانفتاح التجاري المفروضة من جانب المستعمرين، وإن كانت بعض أجزائه قد شهدت بعض التصنيع والازدهار بسبب انكماش الصادرات الأوروبية الغربية في أثناء الحرب، كما حدث مثلاً في الهند ومصر.

نجح الرابحون من إجراءات زمن الحرب في الحفاظ على الانغلاق التجاري لاقتصاداتهم في سنوات ما بين الحربين العالميتين، التي يغطيها الفصل الثامن. ثم جاء الكساد الكبير في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين ليكرس الردة عن العولمة. وقد تجلى ذلك في عودة فجوات أسعار السلع عبر القارات إلى سابق عهدها، وذلك بالدرجة الأولى بسبب الحواجز أمام التجارة وعدم إسهام انخفاض تكاليف النقل بدرجة كافية في دفع التبادل التجاري.

يغطي الفصل التاسع الحرب العالمية الثانية وآثارها على التجارة والاقتصاد الدوليين. أنتجت هذه الحرب القوتين العظميين اللتين قدر لهما الهيمنة على السياسة العالمية على امتداد العقود الأربعة التالية، حتى انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة. تميزت هذه الفترة بتأسيس السلام الأمريكي والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف التي تأسست برعاية الولايات المتحدة، والتحولات السياسية التي نتجت

أولاً عن انتشار الشيوعية ثم عن انهيارها، وتصفية الاستعمار الشاملة في مناطق العالم الثالث. لكن على خلاف ما حدث إبان القرن التاسع عشر وما كان يحدث عادة بعد هيمنة قوة واحدة على المعمور الأوراسي- الأفريقي، شهدت فترة ما بعد الحرب تكريساً لتفكك الاقتصاد العالمي. وعلى خلاف الفترة السابقة أيضاً، كانت الاقتصادات الغربية هي الأسبق في فتح أسواقها وإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية، بينما بدأت الدول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا في استخدام حريتها السياسية التي نالتها حديثاً في غلق أسواقها وتبني سياسة إحلال الواردات. وشهدت هذه الفترة أيضاً توسعاً غير مسبوق للناتج والتجارة العالميين نتيجة لتحرير التجارة والنمو في الدول الصناعية وانتشار التقنية إلى "الدول حديثة التصنيع". ومع النمو السريع في الصادرات المصنعة من هذه الدول، وبخاصة الصين والهند، بدأت فجوات الدخل الضخمة التي كانت تفصل هذه المناطق حديثة الازدهار عن أوروبا الغربية منذ الثورة الصناعية في التراجع. وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتحديداً في العقد الأخير منه، بدأت الدول النامية في أنحاء العالم كافة تندمج ثانية في الاقتصاد العالمي، فتخلت عن سياسة إحلال الواردات، وفتحت أسواقها للواردات الأجنبية، بل وأصبحت تتنافس على الاستثمار الأجنبي.

وفي ضوء ما سبق، يستخلص الفصل العاشر والأخير الدروس المتعلمة من تاريخ التجارة العالمية، ويبرز التحديات التي تواجه العولمة، التي يصنفها إلى تحديات سياسية وأخرى اقتصادية. وعلى خلاف الدور الرئيس الذي لعبته الحرب في دفع التجارة العالمية على مدار الألفية الثانية، يؤكد الفصل الختامي أن السلام والدمج السلمي للاقتصاد العالمي هو السبيل الوحيد لاستمرار اندماج الاقتصاد العالمي وانتشار الرخاء والازدهار عبر أرجاء الكوكب كافة. يقيِّم الفصل النقطة التي وصلت إليها المناطق العالمية السبع في نهاية الألفية. وفيما يتعلق بمنطقتنا العربية، يَخْلُص المؤلفان إلى أنها أكثر المناطق تراجعاً في النمو الاقتصادي والقوة والوفرة بالنظر إلى مكانتها في بداية الألفية. فبعد أن كانت محور الاقتصاد العالمي في مطلع الألفية التي شهدت عصرها الذهبي، أصبحت الأقل نمواً والأقتم مستقبلاً بين مناطق العالم السبع، لا يليها في

ذلك إلا أفريقيا جنوب الصحراء، وإن كانت احتياطات النفط قد احتفظت لها بأهميتها الأولى.

وبعد أن استعرضنا موضوعات الفصول، بقي أن نقول بضع كلمات حول الأفكار الكبرى للكتاب وما تثيره حول تاريخ مجتمعاتنا وحاضرها ومستقبلها.

إن للعولمة خصوماً وأعداء، في شقيها الاقتصادي والسياسي، بيننا هنا وفي الغرب أيضاً، وإن كان لأسباب مختلفة. تضم الفئة الأولى من أعداء العولمة الاقتصادية الخاسرين من جرائها، مثل العمال غير المهرة ومنخفضي التعليم أو منتجي المواد الغذائية والأولية المحميين في الشمال والغرب أو المستفيدين من الحماية الصناعية في الجنوب والشرق. وتضم الفئة الثانية الأشخاص الذين ينظرون إلى العولمة في بعدها السياسي فقط ممثلاً في الهيمنة الأمريكية. على أن الهيمنة السياسية سمة لصيقة بالسياسة والاقتصاد الدوليين منذ زمن الامبراطوريات القديمة. فالحرية التجارية والانفتاح الاقتصادي عززتهما دائماً ووقفت وراءهما القوة السياسية المهيمنة عالمياً، وإن كان لأسباب أنانية تتعلق بمصالحها هي بالدرجة الأولى. لكنه السعي الأناني وراء المصلحة الخاصة من النوع الذي تنتج عنه مصالح عامة تعم غالبية الأمم والشعوب. وقد مارست الدولة الإسلامية هذا الدور الداعم للعولمة والراعي لها حين كانت القوة المهيمنة عالمياً، وحين امتد سلطانها الفعلي من ساحل غانة على المحيط الأطلسي إلى وادي فرغانة في آسيا الوسطى. بل ويمكن القول إن العولمة الاقتصادية الحديثة نشأت في أثناء فترة الهيمنة الإسلامية، التي جاب فيها التجار المسلمون أرجاء الأرض وبحارها المعروفة كافة ينقلون التجارة، وكانت بلادهم مركز الاقتصاد العالمي، فيما كانت المناطق الأخرى، وبخاصة أوروبا الغربية، أطرافاً أو محيطاً متخلفاً وراكداً.

يبرهن تاريخ الاقتصاد العالمي، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الحرية التجارية والانفتاح الاقتصادي مفيدان للجميع على المدى البعيد – المنتجين والمستهلكين – في الشمال الغني وفي الجنوب الفقير على حد سواء. ومع التقدم في تقنيات النقل وانخفاض تكلفته وتبني المؤسسات الدولية والقوى الكبرى للتجارة الحرة – وإن كانت الولايات المتحدة لا تزال مترددة في لعب دور حامي التجارة الحرة بسبب ممارستها هي نفسها

للحماية في قطاعات كثيرة – سيقوى عود العولمة الاقتصادية ويشتد أكثر وأكثر. وحينها سيكون العالم كله سوقاً واحداً يشتري منه الجميع – فقراء وأغنياء – بقدر طاقتهم، والأهم من ذلك بأسعار لا تختلف كثيراً بين الدول المصدرة والدول المستوردة. وفي هذه البيئة التنافسية، تتقدم الصناعات الوطنية حتماً، وتتمتع عن السلع المستوردة بميزة القرب الجغرافي وانعدام تكاليف النقل.

تُرى هل هذا الواقع والمستقبل المنظور – العولمة الحالية وتكثيفها اندماج الاقتصاد الدولي– أفضل للأفراد والشعوب في مناطق العالم الغنية والفقيرة كافة، أم ماض كانت الجماعات والشعوب المتجاورة فيه منعزلة لدرجة أن شعباً كان يمكن أن يواجه مجاعة مدمرة، بينما يتمتع شعب آخر يعيش على حدوده بالوفرة؟ في الاقتصاد العالمي المفكك يكون الاكتفاء الذاتي هو القاعدة، ومن يحقق وفرة في منتجاته، إن حققها أصلاً بدون الأسواق العالمية المنفتحة، لا يجد سوقاً لفائضه، ومن يكابدْ نقصاً يواجه المجاعة والفناء، وتتبادل الشعوب والأمم هذه الأحوال. بينما يسمح الاقتصاد العالمي المندمج بنقل المنتجات من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة، وبأسعار تقترب شيئاً فشيئاً إلى التساوي بين بلد المنشا والدولة المستوردة.

وقد استفادت انجلترا – الدولة الرائدة للنمو الاقتصادي الحديث والثورة الصناعية – من هذه الآلية التي جعلت العالم كله مصدراً للمواد الأولية لصناعاتها – القطن على الأخص– وسوقاً لمنتجاتها، لولاه لما تقدمت هذه الصناعة وما استمرت، ولاصطدمت بقيود النمو الداخلي في النظرية المالتوسية. فلو كان سوق المواد الأولية والمنتجات الصناعية البريطانية قاصراً على بريطانيا، لواجهت نقصاً في المواد الأولية ولتشبع السوق المحلي، ما كان من شأنه أن يكبح النمو الاقتصادي. كما شكّلت أراضي أيرلندا، ثم أراضي العالم الجديد، إضافة إلى أراضي بريطانيا، في ظاهرة أسماها المؤرخون الاقتصاديون "الهكتارات الشبحية"، حيث مكّنتها من إطعام سكانها الآخذين في التزايد وتخصيص مساحات أكبر من أراضيها للمحاصيل النقدية.

ربما يغيب عن الرافضين للعولمة الاقتصادية في مجتمعاتنا أن معظم شعوبنا تحتاج إلى هذه العولمة ليس لتحصيل السلع المصنعة ومنها الأسلحة وحسب، بل أيضاً

لتحصيل طعامنا الذي أصبحنا نستورد جزءاً كبيراً منه من الخارج. في حين أن الغرب الذي لا يزال يتخصص في الصادرات الصناعية، يتفوق أيضاً في إنتاج المواد الغذائية، بفضل التربة الخصبة الواسعة والمياة الوفيرة والمناخ الأقرب إلى الاعتدال. ومن الغريب لذلك أن تجد من يعتمدون في طعامهم على العولمة الاقتصادية يحاربون هذه العولمة.

ربما يخفف من حالة العداء للعولمة الاقتصادية الراهنة وما صحبها من نمو اقتصادي أن نؤكد على أنها نتاج لكدح البشرية كلها، كما يبرهن الكتاب الحالي. فالكتاب يبرهن على أن منطقة واحدة من مناطق العالم السبع، أياً كانت، لم تنتج وحدها أياً من الأحداث التحويلية الثلاثة الكبرى في التاريخ العالمي إبان الألفية الثانية، وهي الطاعون الذي تفشى إبان القرن الرابع عشر والاستجابات المختلفة له، واكتشاف العالم الجديد ودمجه في العالم القديم مع منعطف القرن السادس عشر، والثورة الصناعية مع منعطف القرن التاسع عشر، ناهيك عن أن تكون منطقة واحدة مسؤولة عن ثلاثتها مجتمعة. فقد نتج الحدث الأول عن السلام المغولي الذي أرْسَته القبائل البدوية من آسيا الوسطى، لكن دعمته وشاركت فيه بقوة المناطق الست الأخرى جميعها. وكان الأوروبيون الغربيون أول مَنْ أبحر من الأوراسيين إلى العالم الجديد، بينما كان الأفارقة – رغماً عنهم بالتأكيد – هم الذين أنتجوا كثيراً من السلع التي صدّرها العالم الجديد إلى العالم القديم. وحدثت الثورة الصناعية في أوروبا الغربية، وتحديداً في بريطانيا، بينما كان الأفارقة في الأمريكتين هم الذين أنتجوا المواد الخام الأساسية اللازمة لقطاعها القيادي – القطن – وكانت منتجاتها النهائية تباع في الأسواق في مختلف أرجاء العالم.

على أن هذه الرؤية لا تزال متمركزة حول أوروبا ومنحازة لها، رغم سعي المؤلفين الواعي والمقصود لتبني رؤية كونية غير منحازة. فـ"السلام المغولي" الذي يدفع المؤرخون الغربيون بأنه كان القوة الدافعة الأولى للتجارة العالمية وإخراج أوروبا الغربية من عزلتها وتخلفها وركودها، كان كارثة على العالم الإسلامي الذي وقع في معظمه تحت السيطرة المغولية، واشتد بذلك تدهوره الاقتصادي والسياسي أمام أوروبا الغربية، حتى وإن نجح في استيعاب المغول في حظيرته الدينية. فقد كان السلام المغولي

سلاماً واستقراراً وازدهاراً لأوروبا، بينما كان خراباً ودماراً للعالم الإسلامي. ربما لذلك أيضاً أطلق الفكر الغربي مصطلح "السلام" على كل فترات الهيمنة السياسية التي أنتجت تأثيرات داعمة للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بداية من السلام الروماني، ومروراً بالسلام المغولي والبريطاني، وحتى السلام الأمريكي. بينما لم يمنح فترة الهيمنة الإسلامية "سلاماً" مماثلاً، وذلك بالدرجة الأولى نتيجة للجوار الجغرافي بين العالم الإسلامي وأوروبا الغربية الذي جعل الهيمنة العربية خصماً من مصلحة أوروبا الغربية، ونتيجة لحالة العداء والحروب الدينية التي استمرت قروناً بين العالمين، ممثلة في الفتوحات الإسلامية على حساب القوى الغربية مثل بيزنطة في المشرق والقوط الغربيين في أيبيريا والحروب الصليبية على الأراضي الإسلامية لاحقاً.

غير أن هذا العداء لم يمنع التجارة بين العالم الإسلامي من جانب والعالمين الغربي الكاثوليكي والشرقي الأرثوذكسي من جانب آخر، حتى في أشد لحظات الصراع. فرغم تحريم الإمبراطور البيزنطي لبيع الأسلحة للعالم الإسلامي، كانت السيوف الفرنجية تشق طريقها إلى الشرق، والأهم منها العبيد السلافيون أو الصقالبة الذين تولوا العمل العسكري في العالم الإسلامي في مرحلة مبكرة. وظل المسلمون يتاجرون مع "الكفار" من كل الملل، من البوذيين في آسيا إلى الوثنيين في أفريقيا جنوب الصحراء إلى المسيحيين في غرب أوروبا وشرقها وحتى شمالها. وهناك فرضيات أيضاً تذهب إلى أن الدول الإسلامية لم تفرض حصاراً على أوروبا الغربية، على خلاف ما يقول البعض، ومنهم بيرين في أطروحته "لولا النبي محمد لما كان شارلمان" التي يعرضها الفصل الثاني. والأهم من ذلك كله بالنسبة للغرب أنه لولا هذا العداء لما انطلقت أوروبا الغربية إلى الاستكشاف البحري الذي مكّنها من الدوران حول أفريقيا للالتفاف على سيطرة العالم الإسلامي على التجارة مع جنوب آسيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وفي أثناء هذا الالتفاف، "تعثر" الأيبيريون في الأمريكتين، وتلتهم القوى الغربية الأخرى في استعمارهما. وقد كان ذلك بلا شك العامل الأول في تأكيد قوة الغرب على العالم الإسلامي.

بل إن بحث كريستوفر كولومبس عن طريق جديد إلى جزر الهند الشرقية كان يُقصَد به جزئياً توجيه هجوم مزدوج على الإسلام من الشرق والغرب. ولذلك اصطحب كولومبس معه مترجماً يهودياً يتحدث اللغة العربية، وبدا هذا المترجم في التحدث باللغة العربية مع السكان الأصليين المشدوهين في كوبا التي "تعثروا" بها وهم في طريقهم إلى رأس الرجاء الصالح، اعتقاداً منه ومن كولومبس بأنهما نزلا على أرض إسلامية. ولذلك أيضاً وعد كولومبس في رسالته إلى الملكين الكاثوليكيين فيردناند الأراغوني وإيزابيلا القشتالية التي كتبها في العام ١٤٩٣، بأنه "في خلال سبعة أعوام من اليوم سيمكنني أن أزود جلالتكم بخمسة آلاف فارس وخمسين ألف جندي مشاة للحرب وغزو أورشليم الذي من أجله بدأنا هذا العمل"(٥). فقد كان العالم الإسلامي حينئذ هو القوة المهيمنة، وجاءت رحلات الاستكشاف للالتفاف عليه وعلى سيطرته على التجارة العالمية. فالعولمة الحديثة التي يرجعها الغرب إلى الهيمنة البريطانية أو "السلام البريطاني" ترجع قبل ذلك إلى الهيمنة العربية أو "السلام العربي".

وإلى جانب تأكيد أهمية العولمة الاقتصادية والاندماج الاقتصادي العالمي، يبرز الكتاب دروساً أخرى، يؤكدها التاريخ الاقتصادي، منها ثبات فشل سياسة إحلال الواردات من خلال غلق الأسواق الوطنية في وجه المنتجات الأجنبية. ففي العقدين الأخيرين من القرن العشرين تخلت الدول النامية جميعها عن هذه السياسة وفتحت أبوابها واندمجت في الاقتصاد العالمي، لأن المنافسة وحدها هي القادرة على تقوية الصناعات الوطنية، وقبل ذلك توفير المُنتَج للمستهلك بأقل سعر وأعلى جودة، أياً كان مصدر هذا المنتج، وطنياً أم مستورداً. فقد ثبت أن الصناعات المحمية تظل عاجزة عن المنافسة وتترمم على الدولة وتبتز المستهلكين لصالح بضعة أفراد وليس لصالح الدولة أو شعبها.

ومما يرتبط بذلك أن النموذج الذي أثبت فعاليته لإدارة الاقتصاد هو نموذج الاقتصاد الحر والمشروع الخاص، وليس القطاع العام أو ملكية الدولة لأدوات الإنتاج

---

(٥) ماثيو كار، "الدين والدم – إبادة شعب الأندلس"، ترجمة مصطفى قاسم، أبو ظبي: مشروع كلمة- هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، ٢٠١٣.

أو التخطيط المركزي للاقتصاد. لكن للدولة – مع ذلك – دوراً لا غنى عنه في تنظيم الاقتصاد ودفعه للأمام، من خلال توفير الأمن على الحياة والمِلكية، وتوفير البيئة التشريعية المواتية، وفرض القانون والنظام. وإضافة إلى دور الدولة – الحارس هذا، أثبتت تجربة الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا أن الدولة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً من خلال توفير الريادة في مجالات معينة ترى ضرورة توجيه الاقتصاد الوطني إليها. على أن ذلك لا يعني أن تتخلى الدولة عن دورها الاجتماعي. فالدولة من خلال الضرائب ودخولها الأخرى تستطيع أن تمارس إعادة التوزيع وتحقق العدالة الاجتماعية دون أن تكبح النمو الاقتصادي باقتطاع جزء كبير من الناتج المحلي لأغراض إعادة التوزيع.

ثمة درس آخر – وليس أخير – من قراءة التاريخ الاقتصادي العالمي يتعلق بالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة بمعنى إدارة الدولة. وهو الفرق الذي أوجزه أودوفيتش – كما يرد في الفصل الثاني من هذا الكتاب – بالقول إن "التاجر في الدول المدينية[٦] الإيطالية كان بوسعه أن يقول L'etat c'est moi [الدولة أنا]"، بينما لم "يكن بوسع التاجر في مصر الفاطمية إلا أن يقول L'etat n'est pas contre moi [الدولة ليست ضدي]". هذا في عصر قوة الدولة المصرية والعربية وازدهارها، وليس في عصر تراجعها وأزمتها الاقتصادية الذي امتصت الدولة فيه هذا التاجر واستنزفته حتى فرّ وهاجر، كما حدث مع تجار الكارم.

فقراءة التاريخ الاقتصادي توضح أن الاقتصاد كان محور تاريخ الغرب، بينما كانت السياسة محور تاريخ الشرق. فالاقتصاد ونفع أصحاب المصالح الخاصة- وليس الشعب بالضرورة – كان القوة الدافعة للسياسة وإدارة الدولة في الغرب على مدى قرون تفوقه، حتى أن أحداثاً كبرى مثل الاستعمار والحروب قامت لأسباب اقتصادية

---

(٦) الدولة المدينية أو الدولة- المدينة city-state كيان سياسي مستقل أو قائم بذاته، يتكون إقليمه من مدينة واحدة، أو مدينة واحدة كبيرة وملحقاتها، من أمثلتها التاريخية المدن السومرية في بلاد ما بين النهرين مثل بابل وأور، ومدن كنعان الفينيقية مثل صور وصيدا، ومن أشهر أمثلتها التاريخية المدن اليونانية مثل أثينا وأسبرطة وثيفا وكورينث، ومن أمثلتها المعاصر إمارة موناكو وسنغافورة والفاتيكان [المترجم].

تتعلق في الأساس بمصالح المنتجين والتجار. ربما كانت إنجلترا المثال الأوضح لذلك بعد ثورتها المجيدة وهيمنة البرلمان المُمَثِّل لأصحاب المصالح الإنتاجية والتجارية. أليس غريباً على عقولنا الشرقية أن يبدأ استعمار البرتغال ثم هولندا ثم انجلترا ثم فرنسا لجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وشرق آسيا بشركات خاصة ربحية مدعومة من الدولة، كوّنت مع السنين جيوشاً مستقلة عن دولها؟ أليس غريباً على أذاننا الشرقية أن نسمع أن إخضاع هولندا لجنوب شرق آسيا جرى عبر شركة الهند الشرقية الهولندية؟ أليس غريباً على أفهامنا الشرقية أن تكون درة التاج الإنجليزي- الهند- قد فُتِحت وأن الإمبراطورية المغولية الهندية قد هُزِمت على يد شركة الهند الشرقية البريطانية؟ لا ترجع هذه "الغرابة" بالتأكيد إلى نقص في عقولنا، وإنما إلى غياب هذه الظاهرة عن مخزوننا التاريخي والثقافي.

وفي المقابل كانت السياسة هي التي تتحكم في الاقتصاد على مدار تاريخ الشرق. فكان الصراع على السلطة في الداخل، وليس الربح من الخارج، هو القاعدة. وكان الحكام يتعاملون مع التجار وملكياتهم وأرباحهم باعتبارها ممتلكات عامة في حال الضرورة. فبدل أن تسترشد السياسة بمنافع الاقتصاد وأصحاب المصالح، فتفتح لهم آفاقاً في الخارج وتضع السياسات الاقتصادية التي تحقق مصالحهم، كما كانت الحال في الغرب، كان الحاكم الشرقي ينظر إلى التاجر والمنتج باعتبارهما مصدر للدخل وأحياناً الرشى والإتاوات في حالة اليسر، والمصادرة في حالة العسر[٧].

نعم إنها فكرة "الزواج بين الدولة ورجال الأعمال" التي دُفِع بها كثيراً كأحد الأسباب وراء الثورات العربية! وهي فكرة وإن كانت تبدو مقيتة وضارة في حال غياب العدالة الاجتماعية ورفع الدولة يدها عن حماية الفقراء واصطفافها في صف رجال الأعمال على حساب الشعوب، إلا أنها — أي الفكرة - أحد الدروس الواضحة من

(٧) أخشى أن تكون هذه الفكرة إعادة إنتاج لنظرية الاستبداد الشرقي التي تقول إن الشرق- المدن الكبيرة بالشرق الأوسط وآسيا- تتابع عليه طواغيت لا هم لهم إلا جمع الجزية، وذلك بسبب الموقع الجغرافي لهذه المدن ونظام علاقات الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج فيها، الذي أطلق عليه كارل ماركس "نمط الإنتاج الآسيوي". لكن هذه الفكرة أحد الدروس الأساسية التي تفرض نفسها على قارئ التاريخ الاقتصادي العالمي [المترجم].

قراءة التاريخ الاقتصادي، وهو تحديداً أن الدولة يجب أن تهيئ لرجال الأعمال الظروف المواتية لعملهم، لكنها في المقابل يجب أن تأخذ منهم لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفقراء والضعفاء. ويمكن تلطيف هذه النتيجة الصادمة للبعض بالقول إن هذا الزواج لا يكون شرعياً حين يتخذ شكل الحماية الاحتكارية لأصحاب المصالح على حساب المستهلكين بغرض تقاسم المكاسب مع رجال الدولة، أو حين تتساهل الدولة في جمع الضرائب المستحقة من رجال الأعمال لإنفاقها على الفقراء والضعفاء.

وإجمالاً، فمع الاعتراف باستمرار وجود الفقر في أماكن كثيرة من عالمنا المعاصر، فلا مناص من الاعتراف بأن ثمة تحولاً نحو الوفرة قد حدث على مستوى العالم كله. فبعد أن كان الفقر والجهل والمرض والأوبئة والمجاعات المتكررة والعزلة حتى بين أقرب الجماعات لبعضها جغرافياً وثقافياً، هي القاعدة الحاكمة على مر التاريخ الإنساني، بدأت الوفرة والرخاء يعمان البشرية، منطلقين من أوروبا الغربية إلى بقية أرجاء الكوكب، ويوماً بعد يوم يغطيان أعداداً أكبر من سكان الكوكب، من منظور الزمن الطويل بالتأكيد، وليس من منظور جيل واحد أو حتى قرن واحد. وقد كان النمو الاقتصادي الحديث المدفوع بالتقنية والتصنيع واندماج الأسواق الدولية القوة الدافعة وراء تلك الوفرة. ومن المأمول أن تسهم الدروس المتعلمة من الأمم التي سبقتنا على مضمار النمو الاقتصادي في ترشيد السياسات الاقتصادية وتنوير الجمهور حول قضايا كبرى مثل العولمة والانفتاح الاقتصادي والحرية التجارية ودور الدولة في الاقتصاد وغيرها مما يكشف عنه التاريخ الاقتصادي المقدم في هذا الكتاب.

وأخيراً، يأمل المترجم أن يكون هذا الكتاب إضافة للاقتصاديين - ممارسين أو دارسين - وللمؤرخين الاقتصاديين وعلماء السياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا، وقبل هؤلاء للقارئ العام المهتم بالعولمة والمعني بفهم جذور الاقتصاد الدولي في أوائل القرن الحادي والعشرين. فمن الدروس الأخرى المهمة للتاريخ الاقتصادي أن السياسيين وصناع السياسات يجب أن يؤمِّنوا القبول الجماهيري للسياسات الاقتصادية، بالتنوير والتوعية ونشر الأفكار، وقبل ذلك بمراعاة البعد الاجتماعي للسياسات.

ولا يفوتني في النهاية أن أتقدم بوافر الشكر إلى مركز الترجمة بجامعة الملك سعود على دوره الرائد في رفد الجامعة أساتذة وطلاباً بالجديد من الإنتاج العلمي الأجنبي، وإسهامه في حركة الترجمة إلى اللغة العربية إجمالاً، بما ينفع المتخصصين والقارئ العام على حد سواء.

المترجم

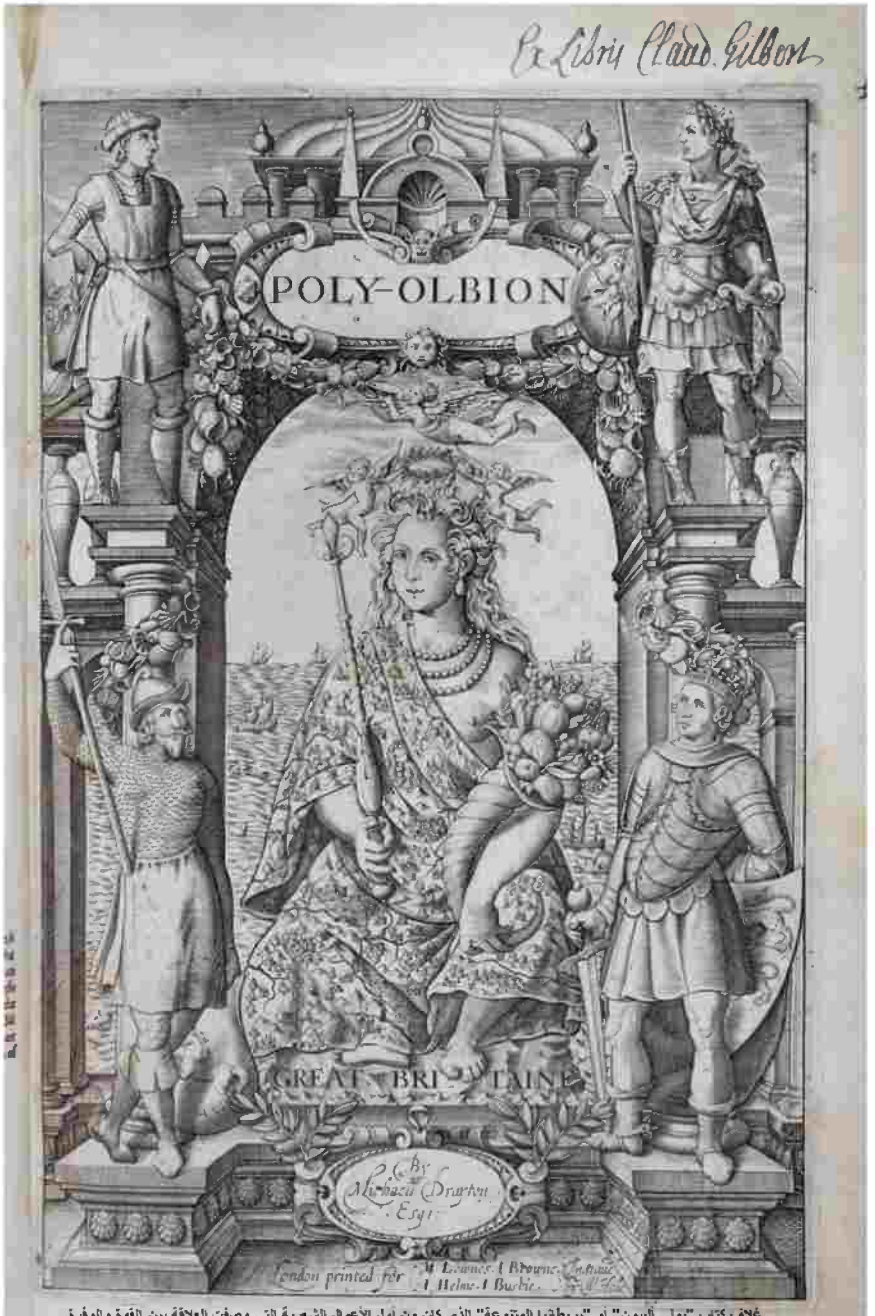

غلاف كتاب "بولي ألبيون" أو "بريطانيا المتنوعة" الذي كان من أول الأعمال الشعرية التي وصفت العلاقة بين القوة والوفرة

عبر قوس النصر، تلوح ألبيون في الأفق
في موقعها البهيج، وذراعا نبتون لها طوق،
تعلو القوة والوفرة تاجها السامق،
تحيطها الطبيعة الغناء والزهور،
جزيرة وحيدة في المحيط

Michael Drayton, Poly-Olbion.
London: M. Lownes, I. Brown, I. Busbie, 1612

تصدير
PREFACE

لقد كتبنا هذا الكتاب انطلاقاً من إيماننا بأن أحداً لا يستطيع أن يفهم الاقتصاد العالمي القائم بيننا اليوم، أو حتى العالم بوجه عام، دون أن يفهم التاريخ الذي أنتجهما. فالعولمة المعاصرة ونتائجها الاقتصادية والسياسية لم تنشا من فراغ، بل نتجت عن عملية نمو اقتصادي عالمية متفاوتة، تطورت على مدى قرون، إن لم يكن آلاف السنين. وقد تشكّلت هذه العملية بدورها عبر الطرق المتباينة التي تفاعلت من خلالها مناطق العالم المختلفة بعضها مع بعض من خلال التجارة والهجرة والاستثمار، كما تشكّلت أيضاً من خلال التفاعلات السياسية والثقافية على مر الزمن. ولذلك تحدد الهدف الأساسي لهذا الكتاب في فهم هذا التفاعل ثنائي الاتجاه بين نمط التجارة بين مناطق العالم المختلفة وتطورها من جانب، والتطورات العالمية الاقتصادية والسياسية بعيدة المدى من جانب آخر.

لقد كتب المؤلفان هـذا الكتاب - كما هي الحال مع كثير من الكتب - بغرض تلبية احتياجاتهما الأولية. ثمة تواريخ اقتصادية لا تُحصى للدول أو المناطق، وتوجد الآن أدبيات متنامية حول التاريخ العالمي، وحول التاريخ الاقتصادي العالمي تحديداً. كما تتوفر أدبيات أكثر تخصصاً، وإن كانت مهولة في حجمها هي الأخرى، حول تاريخ التجارة

الدولية، وركز بعض المؤلفين على مناطق معينة أو فترات تاريخية محددة. ومع ذلك، فقد تَكَشّف لمؤلفي الكتاب حين كانا يعدان المحاضرات حول التاريخ طويل المدى للتجارة العالمية أو يكتبان بحوثاً في الموضوع، أنه لا يوجد مرجع يُلجأ إليه طلباً للإجابات عن الأسئلة التي يمكن أن يثيرها الاقتصاديون حول الموضوع. واضطر المؤلفان، نتيجة لذلك، إلى أن يكونا ملمّين، وإن بشكل غير كاف بالتأكيد، بأدبيات علمية واسعة ومتخصصة جداً، ووجدا نفسيهما في مناسبات كثيرة يتقدمان بمشقة خلال المصادر نفسها بحثاً عن معلومات قيّمة ذات صلة لأغراضهما، كانت نادرة بالطبع. ولذلك، تكوّنت لدى كليهما تدريجياً، كل على حدة، قناعة بأن المجال في حاجة إلى كتاب واحد يقدم مراجعة شاملة ومتكاملة لتاريخ التجارة العالمية على مدار الألفية الثانية.

وحتى إذا نظرنا إلى موضوع محدد ومألوف تماماً مثل تجارة التوابل، على سبيل المثال لا الحصر، نجد أنه لا توجد له رواية مرجعية واحدة في الأدبيات الحالية. والأسباب الكامنة وراء ذلك واضحة تمام الوضوح، ذلك أن التوابل كانت تُنتَج في جزر الأرخبيل الإندونيسي، ثم ينقلها الفرس والعرب والغوجارات[1] والبرتغاليون والهولنديون وغيرهم عبر المحيط الهندي إلى البحر الأحمر أو الخليج العربي[2]، أو حول طريق رأس الرجاء الصالح، بعد دفع الضرائب للعباسيين والفاطميين والمماليك والصفويين وغيرها من دول الشرق الأوسط، ثم يوزعها البنادقة أو الجنويون في الغرب والشمال، قبل أن يشتريها المستهلكون في أقصى الغرب في إنجلترا وفرنسا، عادة في مقابل فضة كانت حينئذ تقطع طريق العودة ثانية إلى جزر الملوك قبل أن تكتمل الدائرة. هذا فيما يتعلق بتدفق التوابل إلى

---

(١) الغوجارات Gugaratis جماعة عرقية هندية تتحدث اللغة الغوجاراتية، موطنها شبه القارة الهندية، يدين معظمهم بالإسلام، كانت لهم دولة منفصلة من العام ١٤٠١ إلى أن احتلها المغول في العام ١٥٧٢ [المترجم].

(٢) مصطلح الخليج العربي على طول الكتاب ترجمة للمصطلح الإنجليزي Persian Gulf [الخليج الفارسي] [المترجم].

أوروبا وحسب، في حين كان تدفقها إلى الصين والأسواق الآسيوية الأخرى أهم كثيراً على مدار معظم مراحل التاريخ. ولا يمكن لمؤرخ واحد، حتى فيرناند بروديل Fernand Braudel نفسه، أن يدعي التمكن من كل المعارف والمهارات المتخصصة اللازمة لتغطية كامل الامتداد الزماني والمكاني الذي تتضمنه هذه التجارة، وهذا أحد الموضوعات الكثيرة التي نخطط لأن يغطيها تاريخنا للتجارة العالمية. ولذلك استلزمت كتابة هذا الكتاب التحرر من قيود الاستبدادين التوأمين: ضيق الأفق الزماني والمكاني، وهو أمر ينطوي – بلا شك – على مغامرة محفوفة بالمخاطر.

ثمة تواريخ أخرى للاقتصاد العالمي كُتِبت في الماضي القريب، ومع أننا تعلمنا منها الكثير، فإن أحداً منها لا يقدم ما نصبو إليه. فكتاب روندو كاميرون Rondo Cameron المُعَنوّن "التاريخ الاقتصادي الموجز للعالم: من العصر الحجري إلى الحاضر"[١] يغطي مدى زمنياً أطول من الألفية التي يغطيها كتابنا. لكن لا هذا الكتاب، ولا كتاب غريغ كلارك Greg Clark[٢]، يسلطان ضوءاً مركزاً على التجارة والاتصالات الأخرى بين مناطق العالم المختلفة، على نحو ما يفعل الكتاب الحالي. وفي المقابل، يركز كتاب جانيت أبو لغد Janet Abu-Lughod المهم "ما قبل الهيمنة الأوروبية: النظام العالمي ١٢٥٠–١٣٥٠" على هذا النوع نفسه من العلاقات التفاعلية بين الأجزاء المختلفة للاقتصاد العالمي التي نتناولها هنا[٣]، لكنها تحصر نفسها زمنياً في قرن واحد، وإن كان قرناً حاسماً، وهو حقبة السلام المغولي. ويخبرنا ديفيد لاندز David Landes في تصدير كتابه أن هدفه يتمثل في "تتبع التيار الرئيس للتقدم الاقتصادي والتحديث وفهمه"، ويرجع ذلك مكانياً إلى أوروبا تحديداً[٤]. ومع أن كتابنا يهتم بالضرورة أيضاً بعملية النمو الاقتصادي، إلا أن تركيزنا ينصب بدرجة أكبر على نمط التجارة وبنيتها، وعلى التطور الجيوسياسي على مر الزمن، وعلى التوازنات المتغيرة للأسبقية العالمية خلال الألفية الماضية.

أما كتاب إيريك جونز Eric Jones "المعجزة الأوروبية"، فإنه كما يتضح من عنوانه نفسه، متمركز أيضاً حول أوروبا في توجهه[٥]. يبدأ جونز من زمن الاكتشافات تقريباً، متخذاً من الدول القومية المتنافسة ضمن النظام الأوروبي والإمبراطوريات غير الأوروبية، مثل الإمبراطوريتين العثمانية والمغولية الهندية الإسلاميتين وإمبراطورية تشينغ الصينية(٣)، وحدات للمقارنة. وبالطبع، يشكّل صعود أوروبا أحد الموضوعات الرئيسة في كتابنا، كما هي الحال في كتاب جونز، لكننا نغطي مدى زمنيا أطول، وتتمثل وحدات المقارنة لدينا في المناطق العالمية السبع التي يحددها الفصل الأول، في مقابل الدول الأوروبية والإمبراطوريات الآسيوية الثلاث التي يتناولها جونز. لقد وقع جونز ضحية لما يسميه "مدرسة كاليفورنيا" من المؤرخين المتمركزين حول الصين، خاصة كينيث بوميرانز Kenneth Pomeranz[٦] وبين ونغ R. Bin Wong[٧]، فضلاً عن أندريه غوندر فرانك Andre Gunder Frank[٨]. ونحن في المقابل، نتمنى أن نقنع قراءنا بأننا نستطيع، كما فعل يوليسيس المُكَبّل إلى السارية(٤)، أن نتفادى دعوات السيرانات إلى التحيز إلى أوروبا

(٣) سلالة تشينغ Qing Dynasty آخر سلالة إمبراطورية حكمت الصين، من العام ١٦٤٤ إلى العام ١٩١٢، سبقتها إمبراطورية مينغ، وتبعتها جمهورية الصين [المترجم].

(٤) في الميثولوجيا اليونانية، كانت السيرانات- تلك الكائنات الأسطورية التي لها رؤوس نِسوة وأجساد طيور- تسحر الملاحين بغنائها، فتوردهم موارد الهلاك. تقول الأسطورة إن السيرانة سيرس Circe أحبت البحار يوليسيس Ulysses، ولكي تنقذه من فتنة بنات جنسها، وجهته إلى أن يسد آذان بحارته بالشمع حتى لا يسمعوا أغاني السيرانات وأن يكبّل نفسه في الشراع وأن يأمر بحارته بألا يفكوا قيوده مهما قال لهم أو فعل حتى يجتازوا جزيرة السيرانات. نفذ يوليسيس هذه التعليمات، وعندما اقتربوا من الجزيرة، كان البحر هادئاً، وأخذت تتهادى على صفحة المياه نغمات موسيقية ساحرة، فطلب يوليسيس من رجاله أن يفكوه، لكنهم رفضوا وأحكموا قيوده تنفيذاً لأوامره السابقة، وواصلوا التجديف حتى ابتعدوا عن الجزيرة وتلاشى صوت الغناء. مؤدى ذلك أن المؤلفين يؤكدان على رفض الإغواء والتحيز، سواء إلى أوروبا أو الصين، أو إلى الغرب أو الشرق، في تناولهما لتاريخ التجارة العالمية [المترجم].

أو التحيز إلى الصين في رؤيتنا لإسهام المناطق السبع وبقية العالم في الانبثاق التفاعلي للاقتصاد العالمي الحديث، وإن لم يكن هذا الإسهام متساوياً بالضرورة.

لذلك، كان لزاماً علينا أن نجتهد لكي نجمع رؤية أولية وغير مكتملة للتجارة على مدى الألفية الأخيرة. هناك بالطبع متخصصون كثيرون في كل جانب من جوانب هذا الموضوع الذي تتجاوز المعرفة به حدود تخصصنا وتخصصهم جميعاً، ولذا ننوي أن نلقي الضوء على أعمال المؤلفين الكثيرين الذين قدموا رؤية عامة لهذا الموضوع كله. على أن تاريخ التجارة العالمية لا يشكّل إلا جانباً واحداً من المهمة التي ننتوي القيام بها في هذا الكتاب. فمن مزايا الكتاب التي قد تفاجئ بعض الاقتصاديين، مع أنها مألوفة تماماً للمؤرخين، تأكيده الثابت على النزاع والعنف والجغرافيا السياسية، وهو ما يختلف يقيناً عما يتعلمه طلاب الاقتصاد. فحين يتعرض طلاب الاقتصاد لدراسة التجارة الدولية لأول مرة، يُطلَب منهم تأمل دولتين— الدولة "أ" والدولة "ب" – تتمتعان بعوامل الإنتاج المختلفة- الأرض والعمل ورأس المال – بدرجات متفاوتة، فضلاً عن تقنية معينة من النوع الذي يترجم تلك الهبات إلى سلع استهلاكية، وكذلك مجموعة من التفضيلات نحو هذه السلع. ثم تتاجر الدولتان إحداهما مع الأخرى، أو لا تتاجران بحسب الحالات التاريخية المحددة، ثم تُستنتَج نتائج التجارة على المستهلكين والمنتجين على حد سواء. وإذا أخذت النظرية عامل الزمن في اعتبارها، وهو ما لا يحدث عادة، فإن ذلك يحدث دائماً في شكل القول بأن الدول تعمل تدريجياً على تراكم رأس المال أو توليد عمال جدد أو تحسين تعليمهم نتيجة لقرارات إرادية من جانب أفراد أحرار عقلانيين. وتأتي ذروة التعاسة في هذه النماذج مع استخدام التعريفات الجمركية والحصص وغيرها من أدوات السياسة التجارية التي تعود بالنفع على بعض الأفراد أو الجماعات (وربما الأمم)، لكنها تقلل النفع الذي يعود من التجارة على غيرهم من السكان المحليين أو الأجانب.

لكن، ليت الأمور سارت على هذا النحو. فكما سيرد لاحقاً، فإن أكبر التوسعات في التجارة العالمية لم تحدث بفعل التجريب السلمي للسوق من جانب بعض الدلالين الولراسيين[٥] المتخيلين، وإنما بفعل بندقية ماكسيم، أو حد السيف، أو ضراوة فرسان القبائل البدوية. وحين احتاجت التجارة إلى مزيد من العمال، كانت خيارات المواطنين القادرين على الإنجاب في ضوء مبادلات الكم/النوع تُنحَى جانباً في أغلب الأحيان، ذلك لأن استرقاق العمال كان وارداً دائماً. وحين احتاجت التجارة إلى مزيد من الأرباح، كان ذلك يتحقق عن طريق النهب أو الاحتكارات المفروضة بالقوة. فعلى مدار معظم الألفية التي يغطيها الكتاب، لا يمكن فهم نمط التجارة إلا باعتباره نتيجة لشكل من التوازن العسكري أو السياسي بين قوى متنافسة. وقد كان اعتماد التجارة على الحرب والسلام واضحاً لنا تماماً لدرجة أنه انعكس في عنوان الكتاب.

مؤدى ذلك أن السياسة قررت مصير التجارة، لكن التجارة أسهمت هي الأخرى في تقرير مصير السياسة، بتأثيرها على قدرات الدول والحوافز التي تحركها. ولذلك يمثل الاعتماد المتبادل بين "القوة" و"الوفرة" الذي صوّره جاكوب فينر Jacob Viner جانباً أساسياً من هذا الكتاب[٩]. والعبارة نفسها ترد في الأبيات الأولى من قصيدة مايكل درايتون المُعَنوّنة "بولي أولبيون"[٦] التي نُشرت لأول مرة في العام ١٦١٢، والتي صَدّرنا كتابنا بالأبيات الأولى منها. وقد لاحظ كوربت ولايتباون Corbett and Lightbown أن ألبيون تبدو هنا "مزدهرة ومظفرة، إذ بدت للمرة الوحيدة عبر تاريخها الطويل شابة وجميلة"[١٠]. فألبيون

---

(٥) راجع حاشية سابقة حول عالم الاقتصاد الفرنسي ليون والراس وأفكاره [المترجم].

(٦) بولي أولبيون Poly Olbion أو "بريطانيا المتنوعة"، حيث ألبيون Albion هو الاسم اليوناني القديم لجزيرة بريطانيا، قصيدة طويلة تصف مدن ومقاطعات إنجلترا وويلز، كتبها مايكل درايتون Michael Drayton (١٥٦٣- ١٦٣١) ونُشِرت في العام ١٦١٢، وكان درايتون قد بدأ العمل فيها في العام ١٥٩٨ على الأقل. تتكون القصيدة من خمسة عشر ألف بيت تؤلف ثلاثين أغنية، تصف كل منها كونتية واحدة أو ثلاث كونتيات، بطوبوغرافيتها وتقاليدها وتاريخها [المترجم].

المزينة باللآلئ والآمنة على جزيرتها المحصنة، والممسِكة بكل من قرن الوفرة والصولجان[٧]، يبدو أنها تتأمل في صفاء تمتعها بالوفرة فضلاً عن ممارستها للقوة[٨].

وكما سنرى، فإن هذا المخلوق الشبيه بالحوريات[٩] سرعان ما أصبح الحاكم الذي عركته الحروب الذي سيطر على القنال الإنجليزي، ومعه محيطات العالم أجمع، ولا يمكن لأي تاريخ للتجارة العالمية أن يتجاهل أسباب أو نتائج مآثر عسكرية من هذا النوع. ومع أن الاقتصاديين يشدّدون عادة على فوائد التبادل الإرادي السلمي، فلا ينبغي بحال من الأحوال أن ننسى أن استخدام القوة يؤدي إلى تخصيص الموارد النادرة، ويفرض تكاليف وفوائد على من يستخدمونها ومن تُستخدَم ضدهم، وأيضاً على الأطراف الثالثة. والقوة بذلك تخضع لتطبيق التحليل الاقتصادي، بمعنى "دراسة العلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة" وفقاً للتعريف الشهير الذي قدمه ليونيل روبنز Lionel Robbins، وهي بذلك لا تختلف عن أي مجال آخر من مجالات النشاط الإنساني.

وإذا بدا أن ذلك كله لا ينطبق كثيراً على القرنين الماضيين، فإن هذا الاستنتاج يرجع – بلا شك – إلى التأثير الساحق للثورة الصناعية على التاريخ الاقتصادي اللاحق لها كاملاً. فالعولمة التي شهدها القرن التاسع عشر بعد قفزة الثورة الصناعية كانت غير مسبوقة من نواح عدة، ربما تتمثل أكثر سماتها تفرداً – كما سنرى – في دعائمها التقنية بالدرجة الأولى (على الرغم من أن تأثير الإمبريالية[١٠] ظل باقياً إبان تلك الفترة، بل إن

---

(٧) قرن الوفرة وعاء على شكل قرن كان يرمز قديماً إلى الوفرة والازدهار. والصولجان رمز القوة [المترجم].

(٨) في الأبيات التي صُدّر بها الكتاب، نبتون Neptune هو إله البحر عند الإغريق، في إشارة إلى حماية البحر للجزيرة البريطانية [المترجم].

(٩) هذا المخلوق هو الجزر البريطانية بوقوعها في البحر كالسيرانات والحوريات [المترجم].

(١٠) الإمبريالية Imperialism، بمعنى بناء الإمبراطوريات، تعني إقامة علاقة اقتصادية وثقافية وإقليمية غير متكافئة بين الدول، وفي الغالب من خلال التوسع العسكري والهيمنة والإخضاع، وتقوم على استغلال الشعوب التابعة لإثراء المراكز الاستعمارية، بدأت في شكلها الحديث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع تكوين الإمبراطوريات الأوروبية فيما وراء البحار، وانتهت في شكلها السافر مع

الإمبريالية نفسها قد تيّسرت من نواح عدة وأصبحت ممكنة بفضل التقنيات الجديدة). فقد قَرّبت التقنيات الجديدة بين الأسواق أكثر من ذي قبل، وأوجدت فجوات هائلة في الدخل بين المناطق، لا تزال باقية بيننا إلى اليوم، وأنتجت تقسيماً صارماً للعمل بين مركز صناعي ومحيط[١١] منتج للمواد الأولية. وتمثلت التساؤلات الكبرى التي أثيرت منذ ذلك الحين في: كيف يمكن للدول النامية أن تلحق بالمركز الصناعي؟ وهل يجب أن تفعل ذلك باستغلال مزاياها في الموارد الطبيعية، كما حدث بنجاح إبان القرن التاسع عشر، أم أن ذلك يتركها عرضة للأسواق الدولية المتقلبة، كما تكشف خبرة ما بين الحربين العالميتين؟ وهل يجب أن تفصل الدول النامية نفسها عن الأسواق الدولية كما فعلت دول كثيرة بعد العام ١٩٤٥، أم يجب أن تعيد الاندماج فيها، كما فعلت الدول النامية خلال العقدين الأخيرين؟ لقد نشأت هذه التساؤلات وما شابهها من نوع "كيف يجب أن يتعامل الغرب مع صعود الهند والصين"، بفعل التفاوتات والتباينات التي أوجدتها الثورة الصناعية، وهي بالتالي أسئلة تاريخية في طبيعتها.

على أننا لا يمكن أن نفهم الثورة الصناعية – بدورها – إلا باعتبارها نتيجة لعملية تاريخية ذات أسباب متعددة تضرب بجذورها في العصور الوسطى، لعبت فيها التحركات الدولية للسلع والمحاربين والجراثيم والتقنيات جميعها أدواراً أساسية. فالروايات المحلية المحضة "لصعود الغرب" التي تؤكد على دور المؤسسات الغربية أو السمات الثقافية أو الهبات الطبيعية، روايات ناقصة لدرجة ميؤوس منها، لأنها تتجاهل الشبكة الواسعة للعلاقات المتبادلة بين أوروبا الغربية وبقية العالم، التي نُسِجت على مدار قرون كثيرة،

تصفية الاستعمار في الربع الثالث من القرن العشرين، وإن كانت العلاقات الإمبريالية الاستغلالية لا تزال قائمة بين المراكز الاستعمارية السابقة وتوابعها [المترجم].

(١١) يشير مصطلح "المحيط" في أمثال هذه السياقات إلى الدول غير الغربية، وفقاً لتقسيم الدارسين للعالم إلى مركز core صناعي متقدم غني، يتجسد في أوروبا وأمريكا الشمالية (واليابان)، ومحيط periphery غير صناعي ونامٍ وفقير، يتجسد في الدول النامية [المترجم].

وكانت مهمة جداً للقفزة التي حققها النمو الاقتصادي الحديث. ونحن بالطبع لسنا أول القائلين بذلك، لكن في حين كان المؤرخون الذين روّجوا لهذا المنظور الدولي ماركسيين في أغلبهم، فإننا لسنا كذلك. فنحن كغالبية الاقتصاديين في التيار الفكري الرئيس، نرى أن الابتكار والحوافز – وليس التراكم الصرف سواء أكان "بدائياً"[١٢] أو غير ذلك – يقعان في القلب من عملية النمو، لكن ذلك لا يتضمن غض الطرف عن التوسع الأوروبي فيما وراء البحار. ربما لم يسهم النهب في إلهاب الثورة الصناعية بطريقة مباشرة، لكن المركنتيلية[١٣] والإمبريالية كانتا جزءاً مهماً من السياق العالمي الذي نشأت فيه الثورة الصناعية، إذ أسهمتا في توسيع الأسواق وتأمين وفرة المواد الأولية. ولذلك، كان العنف – بلا جدال – مهماً في تشكيل البيئة التي عملت فيها القوى الاقتصادية التقليدية للعرض والطلب.

وعلى ذلك، فإن كثيراً من التوترات الأساسية القائمة اليوم بين المناطق يمكن تعقب جذورها إلى التفاعلات المبكرة بين المناطق العالمية الأساسية. وحين يحاول الاقتصاديون فهم هذا التاريخ، ينبغي عليهم أن يتناولوا بجدية موضوعاً آخركثيراً ما يلقى التجاهل، وهو الجغرافيا. على أننا لا نقصد "بالجغرافيا" النماذج التقليدية التي تؤخذ اليوم على أنها

---

(١٢) يشير كارل ماركس بمفهوم "التراكم البدائي" primitive accumulation إلى عملية جمع السلع، وفيما بعد الذهب والفضة، وأخيراً المال، التي اتبعتها الرأسمالية الناشئة وراكمت من خلالها القاعدة المادية التي يسرت لها الهيمنة في المجالات السياسية والاقتصادية، وهو تراكم بدائي لأنه حدث من خلال العنف والاستغلال المنظم للعمال ومصادرة الموارد والنهب الاستعماري المنظم [المترجم].

(١٣) المركنتيلية mercantilism مذهب اقتصادي ساد أوروبا إبان عصر النهضة والعصر الحديث المبكر، وسُميت به هذه الفترة، كان يقوم على أن رخاء الدولة يعتمد على ما تملكه من رأس المال، كما كان يقاس بمخزونها من سبائك الذهب والفضة ونصيبها من التجارة، وأن حجم التجارة العالمية ثابت لا يتغير، وعليه فإن الزيادة في جانب أي طرف تكون بالضرورة خصماً من طرف آخر، ولذلك لعبت الحكومات في ظلها دوراً حمائياً في الاقتصاد بتشجيع الصادرات وتقليل الواردات عن طريق تقديم الإعانات للأولى وفرض التعريفات الجمركية على الثانية [المترجم].

تعني "الجغرافيا الاقتصادية" التي تتفاعل فيها معا مناطق يتعذر تمييزها مسبقاً، تقع متماثلة على سطح أو خط مستقيم أو كرة أو شكل سداسي غير متمايز، ثم تختلف هذه المناطق بعد ذلك نتيجة لهذا التفاعل، مع وجود تأثيرات لأحداث عشوائية صغيرة تُضخَم أو تُؤبَد من خلال عمل العائدات المتزايدة واسعة النطاق. فنحن – على خلاف ذلك – نقصد الجغرافيا بمعنى الجبال والأنهـار وكل شيء من هذا القبيل. فلو وُلِد جنكيز خان في نيوزيلندا — مثلاً – لما ترك أثراً على التاريخ العالمي. وربما كان من الممكن أن يسيطر الأيرلنديون على بقية أوروبا من خلال السيطرة على الوصول إلى توابل جنوب شرق آسيا، لكنهم لم تتوفر لهم الفرص التي منحتها الجغرافيا لحكام مصر. وبالمثل، كان بمقدور الأوروبي الباحث عن طريق مباشر إلى الهند أن يتجه غرباً فيتعثر في الأمريكتين، في حين كان من الحماقة بالتأكيد أن يبحث بحار صيني عن ممر شرقي إلى بلاد العرب. مؤدى ذلك أن كثيراً من النتائج المحتملة في التاريخ العالمي كانت مستبعدة مسبقاً، وليس فعلياً وحسب.

في روايتنا، تتمثل الأحداث الثلاثة الكبرى بالتاريخ العالمي إبان الألفية الثانية في: (١) الطاعون الذي تفشى إبان القرن الرابع عشر والاستجابات المختلفة له، (٢) "اكتشاف" العالم الجديد ودمجه في العالم القديم مع منعطف القرن السادس عشر، (٣) الثورة الصناعية مع منعطف القرن التاسع عشر. وما نود أن نثبته بحسم هو أن أياً من مناطق العالم السبع لم تكن مسؤولة وحدها عن أي من تلك الأحداث التحويلية الثلاثة، ناهيك عن تكون إحداها مسؤولة عن ثلاثتها مجتمعة. نتج الحدث الأول عن السلام المغولي الذي أرْسَته القبائل البدوية من آسيا الوسطى، لكن دعمته وشاركت فيه بقوة المناطق الست الأخرى جميعها. وكان الأوروبيون الغربيون أول مَنْ أبحر من الأوراسيين[١٤] إلى العالم الجديد، بينما كان الأفارقة – رغماً عنهم بالتأكيد – هم الذين أنتجوا كثيراً من السلع

(١٤) راجع حاشية سابقة حول مصطلح أوراسيا [المترجم].

التي صدّرها العالم الجديد إلى العالم القديم. وحدثت الثورة الصناعية في أوروبا الغربية، وتحديداً في بريطانيا، بينما كان الأفارقة في الأمريكتين هم الذين أنتجوا المواد الخام الأساسية اللازمة لقطاعها القيادي – القطن – وكانت منتجاتها النهائية تباع في الأسواق في مختلف أرجاء العالم. ولا يزال الاقتصاد العالمي يتطور، مع تآكل واضح في صدارة أوروبا الغربية وامتداداتها المختلفة فيما وراء البحار، إذ ينمو شرق آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا أسرع كثيراً من الغرب بعد قرون من الركود النسبي.

لكن، قبل أن نطلب من القارئ أن يخوض معنا تاريخاً بطول ألف عام، يتعين علينا أن نقدم دليلاً موجزاً للمنطقة التي نجتازها معاً. نبدا في الفصل الأول باستعراض القضايا المنهجية الأساسية وتحديد "المناطق العالمية" السبع التي قسمنا إليها اليابسة الأوراسية والساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط في مطلع الألفية الثانية، وهي (١) أوروبا الغربية، (٢) أوروبا الشرقية، (٣) العالم الإسلامي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (٤) آسيا الوسطى، (٥) جنوب آسيا، (٦) جنوب شرق آسيا، (٧) شرق آسيا. ونظراً لأن المناطق السبع لم تُحدَد بالجغرافيا وحدها، بل أيضاً بالثقافة والتاريخ السياسي، فإن الفصل الأول يقدم رواية موجزة لما نعتبره الخصائص المحدِدة لكل منها. ولذلك آثرنا التمييز بين الكاثوليكية الرومانية الغربية والأرثوذكسية الشرقية لفصل أوروبا الغربية عن الشرقية، بدلاً من الركون إلى خصائص الجغرافيا وحدها، علماً بأن سقوط القسطنطينية بيد الأتراك العثمانيين في روايتنا، نقل بقايا الإمبراطورية البيزنطية السابقة إلى العالم الإسلامي. لكننا في حالة إندونيسيا وعالم الملايو نحتفظ بالتحديد الجغرافي لهذه المجتمعات في جنوب شرق آسيا مع جيرانهم البوذيين، بدلاً من نقلهم إلى العالم الإسلامي بعد اعتناقهم الإسلام، لأننا نرى أن ما يجمعهم مع جيرانهم لا يزال أكثر وأقوى مما يجمعهم على سبيل المثال مع المصريين أو السوريين.

يحلل الفصل الثاني التجارة والعلاقات الأخرى بين هذه المناطق السبع ومنطقة ثامنة، هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع منعطف الألفية الأولى. قد يكون مفاجئاً للقارئ أن يعلم أن المنطقة الوحيدة التي كانت على اتصال مباشر وثابت مع كل المناطق الأخرى في ذلك الحين هي العالم الإسلامي الذي كان يشهد حينذاك "عصره الذهبي" تحت حكم العباسيين والفاطميين والأمويين في بغداد والقاهرة وقرطبة على التوالي، في حين كانت أوروبا الغربية المنطقة الأقل اتصالاً بالمناطق الأخرى. ويقدم الفصل الثالث مسحاً تحليلياً واسعاً لتطور الاقتصاد العالمي من العام ١٠٠٠ إلى العام ١٥٠٠، وتتمثل الأحداث الرئيسة التي يركز عليها الفصل في تبلوُر السلام المغولي الذي جمع معظم الكتلة الأوراسية معاً برعاية الإمبراطورية المغولية وحفّز تجارة المسافات الطويلة من الأطلسي إلى بحر اليابان، والنتائج المدمرة للطاعون الذي أطلقه هو نفسه تشَكُّل ما يُعرَف باسم "السوق الميكروبي المشترك" الذي نتج بدوره عن الفتوحات المغولية، والتوسع اللاحق للسكان والناتج الاقتصادي والأسعار في أنحاء العالم كافة، خاصة في أوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا.

يهيئ ما سبق المشهد لانطلاق رحلات الاستكشاف الأيبيرية ونتائجها بالغة الأهمية على العالم الجديد وأوروبا وأفريقيا وآسيا، التي يتعامل معها الفصل الرابع الذي يغطي الفترة من العام ١٥٠٠ إلى العام ١٦٥٠. وتتمثل النتيجة الاقتصادية الرئيسة لاكتشافات كولومبس التي نبحثها بالتفصيل في التجارة العالمية في الفضة التي انبثقت إبان القرن السادس عشر. ويركز الفصل الخامس – أولاً – على الصراع الطويل على الهيمنة على الاقتصاد العالمي المنبثق بين الجمهورية الهولندية وبريطانيا العظمى وفرنسا إبان عصر المركنتيلية، ويتناول بعد ذلك التوسعات البرية لإمبراطورية رومانوف القيصرية[١٥]

(١٥) آل رومانوف Romanovs هم السلالة القيصرية التي حكمت روسيا من العام ١٦١٣ إلى أن أطاحت بها الثورة البلشفية في العام ١٩١٧ [المترجم].

وإمبراطورية مانشو تشينغ الصينية من الطرفين المتقابلين لآسيا الوسطى، وهي توسعات لا تقل أهمية عن التوسعات في العالم الجديد. ومن الموضوعات الرئيسة في ذلك الفصل إبراز أن الآسيويين لم يكونوا فاعلين سلبيين خلال تلك الفترة، بل تبنوا تقنيات عسكرية جديدة، كانت لها تأثيرات سياسية مماثلة للتقنيات التي عرفتها أوروبا، وثمة موضوع آخر مهم، هو السياسات الاقتصادية المركنتيلية التي اتبعتها الدول القيادية في ذلك الوقت.

يقطع الفصل السادس السرد التاريخي لكي يلقي نظرة فاحصة على القفزة التي حدثت في النمو الاقتصادي الحديث في شمال غرب أوروبا، وتحديداً في بريطانيا العظمى، مع منعطف القرن التاسع عشر. فالثورة الصناعية تستحق فصلاً قائماً بذاته لأنها تمثل محور الارتكاز الذي تدور حوله بقية الكتاب. فهي – من ناحية– أطلقت قوى اقتصادية حددت المسار المستقبلي للتجارة الدولية إلى يومنا هذا، وكانت هي نفسها – من ناحية أخرى– نتاجاً للاتجاهات السياسية والاقتصادية التي سبقتها. وعلى ذلك، فإننا لا نرى أن الثورة الصناعية انطلقت فجأة، مثل "أثينا التي ولدت كاملة التسليح من جبين زيوس[١٦]"، نتيجة لرؤى إبداعية لمجموعة من المخترعين في شمال إنجلترا إبان أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. لكننا بدلاً من ذلك، نود أن نقنع القارئ بأن الثورة الصناعية كانت نقطة الذروة في عملية تاريخية طويلة تضمنت تفاعل مناطق العالم كلها من خلال التجارة ونقل التقنية، فضلاً عن استخدام القوة المسلحة. لا يعني ذلك إنكار الإسهام المهم لبريطانيا العظمى، وتوسعاً أوروبا الغربية، وإنما نبتغي من وراء ذلك أن نقدم تفسيراً مترابطاً ومتماسكاً للأسباب التي جعلت ذلك الحدث تحويلياً جداً في طبيعته، وليس مجرد

(١٦) أثينا Athena إلهة الحكمة والشجاعة والوحي والحضارة والقانون والعدل والحرب العادلة والرياضيات والإستراتيجية والفنون والحرف والمهارة، تقول الأسطورة إنها وُلِدت كاملة التسليح من جبين زيوس، وتأتي قوتها، كما تذهب الأسطورة، من أنها ابنة زيوس كبير الآلهة وميتيس Metis إلهة الحيلة والحكمة، وتقول الأسطورة إن زيوس خشي على نفسه من نتاج هذه العلاقة، لأنها قد تنتج طفلاً أقوى منه، لكن بعد فوت الأوان [المترجم].

حدث عابر سريع الزوال، مثلما كانت كل "حالات الازدهار" السابقة[١١] في تاريخ الاقتصاد العالمي الذي نقدمه في هذا الكتاب.

فمن ناحية، يمكن النظر إلى التاريخ الاقتصادي للقرنين الماضيين – كما أشرنا – باعتباره من ثمار الثورة الصناعية، وتتمثل هذه الثمار تحديداً في "التباعد الأكبر" Great Divergence في مستويات الدخل بين المناطق مع الانتشار التدريجي للتقنيات الجديدة عبر الكرة الأرضية، "والتخصص الأكبر" Great Specialization بين المركز الصناعي والمحيط المنتِج للمواد الأولية، والضغوط الناتجة من أجل حماية الزراعة في المركز والصناعة في المحيط، وأخيراً الانحلال التدريجي لهذه الاتجاهات مع انتشار الثورة الصناعية لتغطي نسبة متزايدة من سكان الكوكب. حتى أننا لا نزال نعايش هذه النتائج المتوقعة للأحداث التي وقعت في شمال إنجلترا قبل قرنين. على أن تطور هذه الاتجاهات لم يحدث على نحو سلس، وإنما تأثر بشدة بالنتائج السياسية لثلاث حروب عالمية كبرى: الحروب الفرنسية والنابليونية التي كتبت كلمة النهاية لعصر المركنتيلية، والحربين العالميتين الأولى والثانية. وعلى ذلك، فقد ظلت الحرب تمارس تأثيراً بالغ الأهمية وبعيد المدى على تطور الاقتصاد العالمي، وهو ما انعكس في بنية الكتاب، إذ تبدا الفصول من السابع إلى التاسع بسرد واحد من هذه النزاعات الثلاثة على التوالي، ثم يتقدم كل فصل إلى تقصي النتائج قصيرة وطويلة المدى لهذا النزاع.

يستأنف الفصل السابع سرديتنا، إذ يركز على "القرن التاسع عشر" من العام ١٨١٥ إلى العام ١٩١٤. تميّزت هذه الفترة سياسياً بالسلام البريطاني[١٧] والإمبريالية الأوروبية، وتميّزت اقتصادياً بنتائج تقنية البخار الجديدة إبان الثورة الصناعية، وهي النتائج

---

(١٧) على غرار مصطلحي السلام الروماني والسلام المغولي، يشير مصطلح السلام البريطاني Pax Britannica إلى التأثيرات الداعمة للاستقرار العالمي الناتجة عن التوسع البريطاني فيما وراء البحار وتكوين الإمبراطورية البريطانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر [المترجم].

التي تجسدت في السكك الحديدية والباخرة. وقد شهدت هذه الفترة في بدايتها نوعاً جديداً من العولمة، تجلى في الانكماش المتنامي لفجوات الأسعار العابرة للقارات للسلع كبيرة الحجم بين دول المنشا ومقصدها النهائي على نطاق واسع حول العالم، نتيجة للتراجع الشديد في تكاليف النقل. وشهدت هذه الفترة أيضاً انبثاق "التخصص الأكبر" الذي جعل الدول الصناعية في أوروبا الغربية، التي انضمت إليها الولايات المتحدة واليابان لاحقاً، تصدّر السلع المصنعة إلى آسيا وأفريقيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية، في مقابل استيرادها للمواد الغذائية والمواد الخام الأولية من هذه القارات، وجعل أوروبا أيضاً تصدّر رأس المال إلى هذه المناطق جميعاً، وتصدّر البشر إلى الأمريكتين وأستراليا. وانطبعت نهاية هذه الفترة ببدايات "الردة" عن العولمة، إذ أخذت القوى الصناعية الصاعدة- ممثلة في ألمانيا والولايات المتحدة – والدول المستوّردة للغذاء في أوروبا القارية[١٨] وجمهوريات أمريكا اللاتينية وممتلكات الإمبراطورية البريطانية، ترفع التعريفات الجمركية، وبدا العالم الجديد يُظهِر ممانعة للانفتاح أمام الهجرة الجماعية. ووصل هذا "العصر الذهبي للعولمة" إلى نهايته المأساوية وغير المتوقعة بالطبع مع اندلاع الحرب العالمية الأولى.

انطبعت سنوات ما بين الحربين العالميتين من العام ١٩١٨ إلى العام ١٩٣٩، التي يغطيها الفصل الثامن، بالنتائج السياسية والاقتصادية لهذه الكارثة. وبينما شهد العقد الثالث من القرن العشرين[١٩] محاولة لإعادة بناء الاقتصاد الدولي السابق على الحرب،

---

(١٨) يشير مصطلح أوروبا القارية إلى قارة أوروبا كاملة ما عدا الجزر البريطانية [المترجم].

(١٩) العقد، كما هو معروف، فترة زمنية تتكون، في المطلق، من عشرة أعوام، كأن يقول أحدهم "أمضيت عقداً أو اثنين في عمل كذا". وفي التحقيب التاريخي يُقسَم القرن إلى عشرة عقود، يمتد العقد الأول في أي قرن من العام الأول فيه، وليكن مثلاً العام ١٨٠٠، عشرة أعوام، إلى العام ١٨٠٩، ويمتد العقد الثاني من العام ١٨١٠ إلى العام ١٨١٩، وهكذا. وعلى ذلك فإن العقد الذي يكتب باللغة الإنجليزية في الصيغة 1680s يكون العقد التاسع من القرن السابع عشر، أي الذي يبدا من العام ١٦٨٠ وينتهي بالعام ١٦٨٩، وهكذا. لكن الدارج في اللغة العربية- على خلاف ذلك- أننا نقول "الثمانينات" للإشارة إلى العقد التاسع (من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩) ونقول "التسعينات" للإشارة إلى العقد

حققت نجاحاً جزئياً وحسب، تميّز العقد التالي بالنتائج المدمرة للكساد الكبير وما نتج عنه من ردة عن العولمة. وتمثل الحرب العالمية الثانية وآثارها موضوع الفصل التاسع، وتتضمن الأحداث السياسية الرئيسة التي يناقشها الفصل: تأسيس السلام الأمريكي[٢٠] والإطار المصاحب للمؤسسات الدولية متعددة الأطراف التي تأسست برعاية الولايات المتحدة، والتحولات السياسية التي نتجت أولاً عن انتشار الشيوعية ثم عن انهيارها، وتصفية الاستعمار الشاملة في مناطق العالم الثالث التي سبق أن تحولت إلى ممتلكات إمبراطورية للقوى الأوروبية. ويشدّد الفصل على أن التأثير المجمع لهذه الاتجاهات تمثل في تعميق تفسخ الاقتصاد العالمي، بينما شكّل التحرير التجاري الذي مارسته منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين OCED استثناءً إقليمياً لهذه القاعدة العامة، وذلك حتى العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين. فبحلول هذين العقدين فقط، بدأت أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا التي تضم معظم سكان المعمورة في الانفتاح على التجارة والاستثمار مع بقية العالم. واقتصادياً، انطبعت فترة أواخر القرن العشرين بشدة بمحاولة الدول حديثة الاستقلال دخول عالم التصنيع من خلال سياسات "إحلال الواردات". كما شهدت هذه الفترة أيضاً التوسع غير المسبوق للناتج والتجارة العالميين نتيجة لتحرير التجارة والنمو في الدول الصناعية وانتشار التقنية إلى "الدول حديثة التصنيع". وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى النمو السريع في الصادرات المصنعة من هذه الدول، خاصة الصين والهند، وإلى

العاشر والأخير من القرن (من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩). وبالمثل يسمى القرن الذي يبدا من العام ١ وينتهي بالعام ٩٩ بالقرن الأول، والقرن الذي يبدا من العام ١٠٠ وينتهي بالعام ١٩٩ بالقرن الثاني، والقرن الذي يبدا من العام ١٦٠٠ وينتهي بالعام ١٦٩٩ بالقرن السابع عشر، وهكذا. وعلى ذلك فإن القرن الذي يكتب باللغة الإنجليزية في الصيغة 19th يكون القرن التاسع عشر الذي يبدا من العام ١٨٠٠ وينتهي بالعام ١٨٩٩ [المترجم].

(٢٠) حول مصطلح السلام الأمريكي Pax Americana، راجع حواشي سابقة للمترجم حول مصطلحات السلام الروماني والمغولي والبريطاني [المترجم].

الشروع في تضييق فجوات الدخل الفردي الضخمة التي ظلت تفصل هذه المناطق حديثة الازدهار عن أوروبا الغربية منذ الثورة الصناعية، وربما من قبلها. ويستخلص الفصل العاشر والأخير الدروس التي تعلمناها من مسحنا المطوّل، والتي نرى أنها لا تزال ذات صلة في بداية القرن الحادي والعشرين.

سيلاحظ القارئ أن الفترات المتعاقبة في تطور الاقتصاد العالمي، وليس الفترات التي تغطيها الفصول من السابع إلى التاسع وحسب، يميّزها ويفصل بينها في الغالب اندلاع حروب كبرى أو توسعات إمبريالية. بل يمكن النظر إلى كل فترة على أن التجارة جرت فيها ضمن إطار جيوسياسي حددته الحرب أو النزاع الرئيس السابق، وتعدل هذا الإطار بدوره باندلاع الحرب التالية، وبما مهد الطريق للحقبة التجارية التالية، وهكذا. وسنرى أن التوترات الاقتصادية والجيوسياسية المتراكمة التي انطلقت في أثناء كل فترة من السلام والازدهار والتجارة، كانت تبلغ ذروتها في دورات متعاقبة من النزاع، ما يكشف أن الحروب لم تكن صدمات من خارج النظام العالمي، بل جزءاً أصيلاً من طبيعة هذا النظام، كما تطور على مدار الألفية الماضية. ونأمل أن تتضح هذه العملية في سرديتنا، رغم إدراكنا أن الحرب العالمية الأولى تشكل نوعاً من "الإعاقة الغيبية"[٢١] في روايتنا. وهناك بالطبع مرجعيات علمية تدفع بأن الطريقة التي عمل بها الاقتصاد العالمي إبان أواخر القرن التاسع عشر تساعد في تفسير اندلاع الحرب العالمية الأولى، لكن أسباب هذه الكارثة تظل جدلية.

---

(٢١) المصطلح المستخدم هنا هو diabollus ex machina وهو مصطلح لاتيني [بمعنى "الشيطان وراء المكيدة"]، يشير في الأدب إلى "الإعاقة الغيبية" التي تحوّل أحداث الرواية من السراء إلى الضراء بفعل قوى خارقة، وهو المقابل للمصطلح اللاتيني أيضاً deus ex machina [بمعنى "الرب في التدبير"] الذي يشير إلى "المدد الغيبي" الذي يحوّل أحداث الرواية من الضراء إلى السراء بفعل قوى خارقة أيضاً. والمؤلفان يقصدان بذلك أن الحرب العالمية الأولى، بما شكّلته من إعاقة للتجارة العالمية، تمثل نوعاً من "الإعاقة الغيبية" التي تفسد سرديتهما، لأنها على خلاف الحروب الكبرى السابقة أضرت بالتجارة، ولم تفدها [المترجم].

و"لو كان لدينا المكان والزمان"، لربما عالجنا هذه القضية على نحو أفضل، لكن المؤلف يواجه عادة الكثير من القضايا الإشكالية الجدلية التي يمكن أن يفتحها في أثناء تأليف الكتاب، لكننا قررنا أن نترك هذه القضية لغيرنا.

كثيراً ما يُتهَم علم الاقتصاد بأنه علم إمبريالي، وبالفعل كان النهب سمة أساسية لكثير من الإمبراطوريات التي نتناولها في هذا الكتاب. وقد حذونا حذو الفاتحين[٢٢] في هذا الصدد، فنهبنا - بلا رحمة- المعرفة التي أنتجتها بكد أجيال المؤرخين والاقتصاديين السابقين. لكننا على خلاف الفاتحين، فعلنا ذلك على أمل أن نأخذ الحضارة عن السكان المحليين، وليس العكس الذي فعله الفاتحون[٢٣]. وعلى ذلك، فإن هذا الكتاب يضم بين دفتيه كثيراً مما قد يبدو عادياً تماماً بالنسبة لأي مؤرخ جيد الإعداد، لكننا نأمل أن يكون مفيداً في شكله الحالي، ليس للاقتصاديين والمؤرخين الاقتصاديين وعلماء السياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا وحسب، بل أيضاً لكل المهتمين بالعولمة الذين يريدون — مثلنا - أن يعرفوا جذور الاقتصاد الدولي إبان أوائل القرن الحادي والعشرين ويفهموها على نحو أفضل. ونأمل قبل ذلك أن تضيف الطريقة التي قاربنا بها الأدلة كاقتصاديين بعض القيمة إلى الجدل التاريخي.

ومع أن تخصصنا العلمي يوجهنا بصرامة ويشكّل حجتنا في كل نقطة، فقد رأينا أنه من غير الضروري أن نشوّه النص بالتحليلات الرياضية أو الكمية المعتمدة، لكننا نحيل

---

(٢٢) الفاتح conquistadore هو الفاتح الإسباني تحديداً، في إشارة إلى القسوة والنهب اللذين ميّزا الاستعمار الإسباني، كما تجسدت في أفعال فاتحين من أمثال إيرنان كورتيز الذي أخضع شعب وإمبراطورية الأزتك، وفرانثيسكو بيزارو الذي أخضع قبائل الإنكا [المترجم].

(٢٣) على أساس أن الاستعمار في كل أشكاله، من الأمريكتين بشعوبها التي كانت مقطوعة الصلة بالعالم القديم، إلى المنطقة العربية والصين والهند وأمثالها بشعوبها التي كانت حاضنة الحضارة على مدى القرون، كان يتذرع- أي هذا الاستعمار- بأنه إنما جاء ليمدّن هذه الشعوب وينقل إليها الحضارة أو يدخلها في الحضارة [المترجم].

القارئ كثيراً إلى أعمال، بعضها أعمالنا، تستخدم هذه الطرق للتوصل إلى استنتاجات قد تهم القارئ العام. ويستطيع كلانا أن يقول - عن حق - إن معرفته بالتطور التاريخي للاقتصاد العالمي قد زادت كثيراً بعد كتابة هذا الكتاب عما كانت عليه حين بدأنا العمل فيه، على الرغم من أننا كرّسنا معظم حياتنا المهنية السابقة لدراسته. وكل ما نتمناه هو أن ينتقل إلى القارئ بعض الإثارة والفهم اللذين بثهما فينا هذا المشروع الطموح.

ملحوظة حول التواريخ

تشير التواريخ التي تلي أسماء الملوك وغيرهم من الحكام إلى بداية عهودهم ونهايتها. فيما تشير التواريخ التي تلي أسماء غيرهم من الأشخاص إلى تواريخ ميلادهم ووفاتهم.